(٢) موافقة الحكومة الاسرائيلية على اعادة عدد محدد من اللاجئين وعلى أسس تمكنها من دمجهم في الاقتصاد الاسرائيلي .

(٣) قبول الحكومة الاسرائيلية دفع تعويضات عن الممتلكات التي يتركها اللاجئون الذين لا يعودون ويكون التعويض مبلغا يقدر على أساس القيمة التي توصل اليها مكتب اللجنة للاجئين ، وأن توضع خطة للدفع تأخذ بعين الاعتبار قدرات الحكومة الاسرائيلية على ذلك . توضع هذه الخطة من قبل لجنة خاصة من الخبـــراء الاقتصاديين والماليين يتم تعيينها من قبل هيئة الامم .

(٤) توافق حكومات كل من مصر والاردن وسوريا ولبنان واسرائيل على رفع الحجز عن كافة الحسابات المصرفية المجمدة وعن القدرة على دفعها بالجنيه الاسترليني .

(٥) تنظر الحكومات المذكورة ، تحت اشراف هيئة الامم ، بامكانية تعديـــل أو اعادة النظر في اتفاقات الهدنة ، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا التالية : (أ) اجراء تعديلات اقليمية بما فيها انشاء مناطق منزوعة السلاح . (ب) انشاء وكالة دولية للمياه تعالج مشكلات استخدام مياه نهري الاردن واليرموك وروافدهما ، بالاضافة الى مياه بحيرة طبريا . (ج) مستقبل قطاع غزة الذي تديره حاليا مصر . (د) اقامة مرفأ حـــر في حيفا . (هـ) اجراء ترتيبات خاصة بالنسبة للحدود بين اسرائيل وجيرانها مع اهتمام خاص بمسألة العبور الحر الى الاماكن المقدسة في منطقة القدس بما في ذلك بيت لحم . (و) ضبط كل ما يتعلق بقضايا الصحة والمخدرات والمواد الممنوعة على خط الحدود . (ز) اجراء ترتيبات هدفها تسهيل النمو الاقتصادي للمنطقة واعادة الاتصالات والعلاقات الاقتصادية بين الطرفين .

استجابة لمقترحات لجنة التوفيق تقدم ممثلو اسرائيل بمسودة معاهدة عدم اعتداء تدعو الى احترام حق كل طرف في العيش بأمـــان وبدون أن يكون مهددا بالهجوم والاعمال العدوانية الصادرة عن الطرف الآخر .

أما الجانب العربي فقد وافق على اصدار بيان يؤكد من جديد نوايا الحكومات العربية باحترام التزاماتها المتضمنة في اتفاقيات الهدنة ، وعزمها على عدم اللجوء الـــى القوة العسكرية من أجل تسوية القضية الفلسطينية واحترامها لحق كل فريق في العيش بأمان متحررا من الخوف من أي هجوم عليه من جانب القوات المسلحة التابعة للفريق الآخر . على اثر هذا « التفاهم » وجهت لجنة التوفيق رسالة الى ممثلي الطرفين في المؤتمر ، مؤرخة في ٦ تشرين الاول ١٩٥١ ، قالت فيها ان مقترحات الطرفين تشكل خطوة الى الامام باتجاه خلق الاجواء الملائمة من أجل انجاح المباحثات الجارية ومن أجل التقدم نحو اعادة السلام الى فلسطين . كما ذكرت الرسالة ان اللجنة تعتبر المقترحات المذكورة أساسا للنظر في مشروعها الشامل . واستجابة لرسالة اللجنة عبرت الوفود العربية عن استعدادها للدخول في المباحثات التفصيلية لتسوية النزاع . الا انه في هذه اللحظة الحرجة حيث الانظمة العربية واقعة بين المطرقة الاسرائيلية وسندان الضغط الشعبي ، بدأت المناورات الاسرائيلية القيام بدورها في المؤتمـــر وهدفها عدم تمكين الحكومـــات العربية من الخروج بأي نوع من التسوية السلمية التي تمكنها من الرجوع الى شعوبها بشيء سوى الاستسلام والاذلال الكاملين . اذ أن عملية رسم الحدود وتسوية النزاعات لا يمكن أن تكون لمصلحة دولة ذات بنيان توسعي واضح مثل اسرائيل .

في ١٤ تشرين الاول ١٩٥١ بعث الوفد الاسرائيلي برسالة الى لجنة التوفيق أكد فيها رغبة حكومته في التعاون معها ، ثم أعلن انه لا يمكن ان يقبل بوجهة نظر اللجنة حول الموقف العربي لأن الاخير ألزم الدول العربية باعتبارها موقعة على اتفاقات الهدنة فقط ولانه لم يتضمن أي تعهد من قبل الجانب العربي بتسوية خلافاته بالاساليب السلمية